

## بالتعاون مع الدول المطلة على البحر

## دخول سفن جديدة إلى بحر قزوين وإنشاء ممرات رقمية قريباً

بلدان بحر قزوين في تشكيل الممرات الرقمية»، وقال: يجب تنفيذ العمليات والإجراءات التي يتم تنفيذها حالياً بالطريقة الكلاسيكية والتقليدية على منصة رقمية. وأضاف: بهذا الشكل سنشهد زيادة في سرعة الأنشطة؛ وبدلاً من تسليم الوثائق الورقية وانتظار صدور الوثائق، يجب أن تتم عملية إصدار الموافقات رقمياً، لأن الخدمات الإلكترونية تقلل من كمية السفر وتزيد من سرعة الأنشطة ودقة الأمور، والأهم أنها ستحقق الشفافية وسلامة الشؤون الإدارية في العمليات.

وقال رسولي: إن كل دولة من الدول المطلة على بحر قزوين بدأت بإجراءاتها الخاصة، وفي إيران يتم إصدار العديد من وثائق النقل في مختلف قطاعات النقل بشكل رقمي، ويقوم وكلاء النقل بإجراء أنشطتهم من خلال هذه الأنظمة. وأضاف: يجب استكمال هذه الأمور وتسريع الأمور ذات الصلة وتنفيذ الأنشطة بشكل متكامل من قبل الدول المتواجدة على طول الطريق.

**يتم إصدار العديد من وثائق النقل في مختلف قطاعات النقل بشكل رقمي في إيران. ويقوم وكلاء النقل بإجراء أنشطتهم من خلال هذه الأنظمة**

بشكل أسرع، من الاستفادة من خدمات الشحن الجوي.

**إنشاء الممرات الرقمية**

وفي إشارة إلى التخطيط الذي تم تنفيذه لإنشاء الممرات الرقمية في قمة التعاون الاقتصادي لبحر قزوين، قال نائب وزير النقل: إن إنشاء الممرات الرقمية هو مصطلح جديد؛ لكن كما نرى، فإن العالم يتخذ خطوات في هذا الاتجاه منذ فترة طويلة ويستخدم هذه الأداة لتسهيل وتطوير وتحسين الإنتاجية، في حين أن ممراتنا هي عمومًا ممرات تقليدية وتسير على أساس العمليات التقليدية.

وأكد رسولي على ضرورة اتخاذ خطوات باستخدام الأدوات التكنولوجية لتطوير أنشطة الممرات، وقال: أكدت البلدان المشاركة في قمة التعاون الاقتصادي لبحر قزوين على استخدام التكنولوجيا وأصرت على تسريع الإجراءات المتخذة، والأهم من ذلك، أن الأنشطة يجب أن تستمر على أساس التآزر والتكامل. وأشار إلى «أننا نشهد تآزراً بين

الشؤون البحرية، فإن قضية تجريف موانئ بحر قزوين هي بالتأكيد موضع اهتمام، وسنعمل معاً على دفع العمل إلى الأمام. كما أشار إلى أن قضية أخرى مهمة تم النظر فيها من بين الإجراءات الإبداعية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لجنة النقل والخدمات اللوجستية لقمة التعاون الاقتصادي لبحر قزوين كانت السماح بالتحدث إلى إثنين من نشطاء القطاع الخاص كممثلين لغرفة التجارة لنقل مخاوفهم العملية والميدانية المتعلقة بالأنشطة في منطقة بحر قزوين إلى نواب وزراء النقل في البلدان الحاضرة، ومن المثير للاهتمام أن القضايا التي أثارت في فكرة تشكيل كونسورتيوم لوجستي لبحر قزوين كانت فعالة للغاية.

وقال رسولي: من القضايا التي تم طرحها وجود خطوط الشحن الجوي التي نفتقدها في دول بحر قزوين، وطلب الناشطون الاقتصاديون زيادة خطوط الشحن الجوي حتى تتمكن بعض منتجاتنا، مثل الزهور والمنتجات الغذائية، التي تحتاج إلى نقلها إلى السوق

مشكلة في هذا الصدد، في حين تواجه الدول الأخرى قضايا أكثر خطورة. وأشار رسولي إلى أنه «في هذا الصدد، تقرر أنه في المجالين البحري والبيئي؛ ونظراً لما يشكله انحسار المياه من مخاطر على مختلف الأحياء المائية في هذه المنطقة والبحيرة، فإنه يتعين علينا أن نشهد تآزراً بين البلدان المجاورة واتخاذ خطوات تستند إلى خطة شاملة لمكافحة انحسار المياه»، وقال: إن كل دولة من الدول المطلة على بحر قزوين، مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أجرت دراسات من خلال منظمة الموانئ والملاحة البحرية، وتقرر تبادل هذه الدراسات لخلق حالة من التآزر ومواجهة هذه الظاهرة المقلقة بشكل جماعي من خلال الاستفادة من قدرات المتخصصين والخبراء العاملين في الدول المطلة على بحر قزوين.

**تجريف موانئ بحر قزوين**

وأشار رئيس منظمة الموانئ والملاحة البحرية إلى أنه في مجال

أعلن مساعد وزير النقل في شؤون الطرق وبناء المدن رئيس منظمة الموانئ والملاحة البحرية الإيرانية، أمس الإثنين، في إشارة إلى الدعم التشاركي لجميع الدول المطلة على بحر قزوين لدخول السفن الجديدة إلى هذا البحر: إن زيادة عدد السفن وتقليص أعمارها في بحر قزوين مدرج على جدول الأعمال. وأشار سعيد رسولي، في حديث صحفي، إلى الدعم التعاوني لجميع الدول المطلة على بحر قزوين لدخول السفن الجديدة إلى البحر، وقال: بحر قزوين، بسبب مصبه المحدود، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال طريق نهر الفولغا وله قيوده الخاصة، عادة ما يسبب قيوداً على دخول السفن الجديدة، لذلك تقرر النظر في التعاون والتآزر لزيادة عدد وتقليص عمر سفن بحر قزوين.

وأكد رئيس منظمة الموانئ والملاحة البحرية أن القضية المهمة التي نواجهها في بحر قزوين هي انخفاض منسوب المياه وتراجع بحر قزوين، وقال: جميع الدول تشعر بالقلق إزاء هذه القضية، وبلدنا لديه أقل

**قاليبايف يبلغ قانون إتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الأوراسي رسمياً**

أبلغ رئيس مجلس الشورى الإسلامي عن قانون إتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الاقتصادي الأوراسي والدول الأعضاء فيه للتنفيذ. وأفادت وكالة مهر للأخبار، أن محمد باقر قاليبايف رئيس مجلس الشورى الإسلامي، أبلغ، في رسالة إلى مسعود بزشكيان، رئيس الجمهورية، عن قانون «إتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الاقتصادي الأوراسي والدول الأعضاء فيه».

ويتضمن قانون إتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الاقتصادي الأوراسي والدول الأعضاء فيه مادة واحدة و ٣ ملاحظات مرفقة بنص الإتفاقية، والتي تشمل مقدمة و ١٤٧ مادة و ٦ ملاحق، وقد تم تقديم تقريرها من قبل اللجنة الاقتصادية إلى مجلس الشورى الاسلامي، وبعد التصديق عليها في الجلسة العلنية مسبقاً، تم تأكيدها من قبل مجلس صيانة الدستور في تاريخ ٢٠٢٥/٠٣/٠٢.

**«رحمة الله أكرمي» قائماً بأعمال وزارة الاقتصاد**

أصدر رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية مرسوماً بتعيين «رحمة الله أكرمي» قائماً بأعمال وزارة الاقتصاد. وكان نواب مجلس الشورى الاسلامي، قد وافقوا، الأحد في جلسة علنية، بأغلبية الأصوات، على سحب الثقة من وزير الاقتصاد عبدالناصر همتي، وعزله من الحكومة.

**السفير الأسترالي خلال لقائه رئيس غرفة التجارة الإيرانية:****العقوبات المصرفية العائق الرئيسي أمام تطوير التعاون بين إيران وأستراليا**

محافظات شيراز واصفهان وتبريز ومشهد وكرمان ويزد والتعرف على قدرات التعاون العالية بين البلدين، ونأمل أن تتخذ السفارة الأسترالية خطوات لتسهيل العلاقات التجارية بين البلدين.

وقال رئيس غرفة التجارة الإيرانية: إن مسؤولي البلايدشدون على العلاقات الدولية مع كافة الدول، ويعملون في ظل السلام والأمن ويسعون إلى إقامة علاقات دولية، ونحن نتوقع من البلدان الأخرى أن تتصدي للتمييز والضغط غير العقلانية، وأن تساعد في إرساء تفاعلات أكبر في العالم.

المجففة وغيرها تشكل فرصة جيدة للأسواق الأسترالية بسبب جودتها العالية وأسعارها المنخفضة». وأضاف حسن زاده: تتمتع إيران بقدرات وإمكانات إنتاجية جيدة للغاية بمستويات عالية في صناعات المسابك وقطع غيار السيارات والنسيج والآلات الصناعية والخدمات الهندسية بما في ذلك بناء محطات الطاقة والسدود والجسور ومصافي النفط والبتروكيماويات والحرف اليدوية والسجاد. وفي إشارته إلى قدرات إيران في مجال السياحة، قال: أفتح عليكم زيارة

معقولاً من العلاقات التجارية الثنائية بين إيران وأستراليا، وقال: نحن بحاجة إلى زيادة التعاون في القطاعات غير الخاضعة للعقوبات. وأضاف: يتم الآن استيراد كمية كبيرة من الحوم إلى إيران من أستراليا. كما تدخل البضائع الإيرانية غير الخاضعة للعقوبات إلى أستراليا أيضًا، وينبغي تطوير هذه العلاقات.

وقال رئيس الغرفة التجارية الإيرانية خلال الاجتماع: يمكننا استخدام أساليب مالية بديلة. وأضاف: كل ما يحتاج إليه الجانبان هو التوصل إلى تفاهم في هذا الصدد، ويمكن للسفارة الأسترالية أن تلعب دوراً مهماً في هذا الصدد. وأكد صمد حسن زادة على أهمية التواصل المستمر بين السفير الأسترالي والمستشار التجاري مع غرفة التجارة الإيرانية، وقال: نظراً للقدرات الممتازة التي تتمتع بها إيران، يمكن للبلدين التعاون التجاري في العديد من المجالات. وأشار إلى أن «منتجات إيران التصديرية في مجالات الأغذية والبناء والمستلزمات الطبية والفواكه

أكد السفير الأسترالي لدى إيران أن أحد التحديات الرئيسية أمام تطوير العلاقات التجارية بين البلدين هو العقوبات المصرفية، وقال: هذه القضايا تشكل عقبة أمام تطوير التعاون، وأمل أنه من خلال الاتصالات والحوار المستمر يمكننا التغلب على القيود.

من جانبه، أكد رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة الإيرانية، خلال لقاء مع سفير أستراليا في إيران إيان ماكونفيل، على اهتمام البلاد بتعميق العلاقات والتعاون مع أستراليا. وقال سفير أستراليا: لقد زرت مدناً مختلفة في إيران، بما في ذلك شيراز ويزد واصفهان وكاشان وفي الوقت نفسه، كان السجاد الإيراني دائماً مثيراً للإعجاب. وفي إشارة إلى اللقاء مع رئيس غرفة شيراز، وأضاف: أنا مهتم باللقاء مع رؤساء الغرف التجارية الأخرى في أنحاء البلاد. وأكد ماكونفيل أن هناك حالياً مستوى

الإيراني «الثقيل» و «المحترق» بواقع ١٥ و ٥ سنوات تحت مؤشر ICE Bwave، على التوالي. كما أن سعر النفط «الإيراني الخفيف» أعلى بنحو ١/٩٥ دولار من متوسط سعر خام برنت المرجح في هذه السوق. وتم استخدام مؤشر ICE Bwave لتسعير النفط الخام الإيراني في الأسواق غير الآسيوية هذا الشهر، كما كان الحال في الشهر الماضي. يعتمد هذا المؤشر على متوسط السعر المرجح لنفط خام برنت في بورصة لندن ICE في الأيام التي يتم فيها تداول أكثر من ١٠٠٠ لوت (مليون برميل من النفط).

**ارتفاع أسعار النفط الإيراني للعملاء الآسيويين**

وبما أن السعر الأساسي للنفط الخام في غرب آسيا هو متوسط سعر خام عمان/ دبي، فإن سعر «النفط الإيراني الخفيف» للإمدادات إلى السوق الآسيوية في مارس/ آذار ٢٠٢٥ سيكون أعلى بمقدار ٤/٣٥ دولار من السعر الأساسي (سعر خام عمان/ دبي)، بزيادة بنحو ٣٪ مقارنة بالشهر السابق. كما ستكون أسعار النفط الإيراني «الثقيل» أعلى بمقدار ٢/٢ دولار و ٥/٢٤ دولار من السعر الأساسي على التوالي. الجدير بالذكر أن إدارة الشؤون الدولية في شركة النفط الوطنية تنشر أسعار بيع مختلف أنواع النفط الخام الإيراني بشكل شهري.



ارتفع سعر النفط الإيراني الخفيف للعملاء الآسيويين في مارس ٢٠٢٥ للشهر الثاني على التوالي، ويُعرض بنحو ٤/٥ دولار فوق السعر الأساسي (سعر النفط الخام عمان/ دبي). وأعلنت إدارة الشؤون الدولية في شركة النفط الوطنية عن أسعار بيع مختلف أنواع النفط الخام الإيراني في الشهر الثالث من عام ٢٠٢٥. وبناء على ذلك، يتم طرح «النفط الخام الإيراني الخفيف» في أسواق شمال غرب أوروبا وجنوب أفريقيا في مارس/ آذار، مع زيادة طفيفة مقارنة بالشهر السابق، بواقع ١/٨٥ دولار أعلى من مؤشر ICE Bwave. كما تم تسعير «النفط الخام الإيراني الثقيل» و «النفط الإيراني الخفيف» في هذه الأسواق خلال هذا الشهر، بواقع ٥ و ١٥ سنت أعلى من مؤشر ICE Bwave، على التوالي. وفي سوق البحر الأبيض المتوسط، يتم تقديم النفط

**في شهر مارس****ارتفاع سعر البيع الرسمي للنفط الخام الإيراني الخفيف**